

المليحة

بَطْرَحِ الْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ

وَالِاخْتِجَاجِ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ فِي بَيَانِ اهْتِمَامِ أَهْلِ الْأَثَرِ
فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَتَرْكِ الْأَثَارِ
الضَّعِيفَةِ، وَتَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ

تَأْلِيفُ:

لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْغُرَيْرِيِّ الْأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَبَّعَاهُ

سلسلة أصول علم الحديث 16

المليحة

بِطَرَحِ الْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ

وَالِاخْتِجَاجِ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

المَلِيحَةُ

بَطْرَحِ الْآثَارِ الضَّعِيفَةِ

وَالِاخْتِجَاجِ بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ فِي بَيَانِ اهْتِمَامِ أَهْلِ الْأَثَرِ
فِي الْإِخْتِجَاجِ بِالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَتَرْكِ الْآثَارِ
الضَّعِيفَةِ، وَتَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ

تَأْلِيفُ:

لِلْأَحْسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعُمَرِيِّ الْأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ رَوْعًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْخَيْرَ كُلَّ الْخَيْرِ فِي سُلُوكِ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامٍ^(١)،
وَالْأَخْذِ بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ طَرِيقُ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مَنْ عَدَلَ عَنْ
مَذْهَبِهِمْ أَخْطَأَ وَخَبِطَ، وَخَلَطَ وَشَدَّ، وَلَا بُدَّ، وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(٢)
نَجَى وَفَارَ، فَإِنَّ شِعَارَ أَهْلِ السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمْ، وَشِعَارَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ تَرْكُ الْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ^(٣).

(١) فَلَا قَوْلَ مُنْضَبِطٍ إِلَّا إِجْمَاعُهُمْ، وَلَا بُدَّ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخَصَّ اتِّبَاعُ فِي الْأُصُولِ دُونَ الْفُرُوعِ.

(٣) انظُرْ: «الشريعة» للأجري (ج ١ ص ٣٠١)، و«أصول السنة» للإمام أحمد (ص ٧)، و«الحجة في بيان
المحجة» لِقَوَامِ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيَّ (ج ١ ص ٢٣٧ و ٣٦٤)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٣ ص ١٥٧)، و(ج ٥
ص ٨)، و(ج ١٣ ص ٢٤ و ٢٦ و ٢٤٣ و ٣٦١)، و(ج ١٩ ص ٢٠٠)، و«مقدمة في أصول التفسير» له (ص ١٢٢
و ١٣٨)، و«الفرقان» له أيضا (ص ٢٨ و ١٥٦)، و«بيان تلبس الجهمية» له أيضا (ج ٢ ص ١٥ و ١٨)، و(ج ٦
ص ٢٤)، و«مختصر الفتاوى المصرية» له أيضا (ص ٥٥٦)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (ج ٣ ص ٤٧٤)،
و(ج ٤ ص ١٥٣)، و(ج ٥ ص ٥٦٠)، و«إجمال الإصابة» للعلاني (ص ٦٦)، و«جامع البيان» للطبري (ج ٢

وَلِذَلِكَ: قَدْ اِهْتَمَّ الْعُلَمَاءُ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَطَرَحُوا الْأَثَارَ الضَّعِيفَةَ.
 قُلْتُ: وَقَدْ تَهَاوَنَ الْكَثِيرُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَالْمُعَاصِرِينَ بِالْأَثَارِ السَّلْفِيَّةِ.
 * بَلْ تَرَى الْمُحَقِّقِينَ الْمُعَاصِرِينَ اِهْتَمُّوا بِالْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْحُكْمِ
 عَلَيْهَا^(١)، مَعَ إِهْمَالِهِمْ لِلْأَثَارِ.
 فَتَرَاهُ بَعْضُهُمْ: يُخْرِجُ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُخْرِجُ الْمَوْقُوفَ
 وَالْمَقْطُوعَ وَلَا يَحْكَمُ عَلَيْهِمَا.
 وَبَعْضُهُمْ: يُفَهِّرُ سُرَّ لِلْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ، وَلَا يُفَهِّرُ سُرَّ لِلْأَثَارِ.
 * فَيُهْمِلُونَ الْمَوْقُوفَ وَالْمَقْطُوعَ!!، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
 قُلْتُ: وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ^(٢) حُجَّةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، فَمَنْ
 اِحْتَجَّ بِمَا عَلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُونَ، أَوْ الْمُعَاصِرُونَ، اِحْتَجَجْنَا عَلَيْهِ بِمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ
 السَّابِقُونَ.^(٣)

ص ٥٩٠)، وَ«رِسَالَةٌ إِلَى أَهْلِ الثُّغْرِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (ص ٣٠٦)، وَ«لُمَعَةُ الْإِعْتِقَادِ» لِابْنِ قُدَامَةَ
 (ص ٣٩)، وَ«النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ» لِلنَّحَّاسِ (ص ٤٢٤)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٢١٠)، وَ«تَأْوِيلَ
 مُشْكِلِ الْأَحَادِيثِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«الْإِعْتَصَامَ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٢ ص ٨٦٣)، وَ«شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ»
 لِابْنِ أَبِي الْعَزِّ (ص ٤٣٠)، وَ«الدَّرَرَ السَّنِيَّةَ فِي أَجْوِبَةِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ٣ ص ٥٣)، وَ«التَّعْلِيقَ عَلَى
 شَرْحِ السَّنَةِ لِلْبَرْبَهَارِيِّ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٣٠١ و ٣٥١ و ٤٣٥).

(١) قُلْتُ: مَعَ مَا عِنْدَهُمْ مَنْ صَعَفَ بَيْنَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
 (٢) وَالصَّحَابِيُّ: هُوَ كُلُّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ تَخَلَّلَ ذَلِكَ رِدَّةٌ عَلَى الرَّاجِحِ،
 وَتَعَرَّفَ الصُّحْبَةَ: بِالتَّوَاتُرِ، وَالِاسْتِفَاضَةِ، أَوْ بِقَوْلِ صَحَابِيِّ، أَوْ بِتَضَرُّجِ الرَّاوي عَنِ نَفْسِهِ.

قُلْتُ: وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالْأئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى حُجِّيَّةِ قَوْلِ
الصَّحَابِيِّ، وَأَمَّا مَا نُسِبَ إِلَى الْأئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ أَحَدِهِمْ فِي عَدَمِ الْقَوْلِ بِحُجِّيَّةِ قَوْلِ
الصَّحَابِيِّ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وَأَنْظُرُ: «التَّقْرِيبَ وَالتَّيْسِيرَ لِمَعْرِفَةِ سُنَنِ الْبَشِيرِ النَّدِيرِ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٤٥٣)، وَ«شَرْحَ التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ»
لِلسَّخَاوِيِّ (ص ٤٥٣)، وَ«فَتْحَ الْمُغِيثِ» لَهُ (ج ٣ ص ٨٣)، وَ«شَرْحَ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْعَيْنِيِّ
(ص ٣٠٦)، وَ«رُسُومَ التَّحْدِيثِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْجُعْبَرِيِّ (ص ٢٧٢)، وَ«مُقَدِّمَةً فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ»
لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٥٩)، وَ«عُقُودَ الدَّرَرِ فِي عُلُومِ الْأَثَرِ» لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ (ص ٣٠٣)، وَ«اِخْتِصَارَ عُلُومِ
الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ٢٧٥)، وَ«التَّعْلِيقَ عَلَى اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِأَحْمَدَ شَاكِرٍ (ص ٢٩٨)، وَ«تَدْرِيبَ
الرَّائِي» لِلسُّيُوطِيِّ (ج ٢ ص ٦٦٤)، وَ«مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ٢٢)، وَ«الشَّدَا الْفِيَّاحَ مِنْ عُلُومِ ابْنِ
الصَّلَاحِ» لِابْنِ هَرَانَ الدِّينِ الْأَبْنَاسِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٣)، وَ«تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَفْهِيحِ الْأَنْظَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢
ص ٤٢٦)، وَ«ظَفَرَ الْأَمَانِيِّ» لِلْكَنْوِيِّ (ص ٤٩٦)، وَ«الْإِحْكَامَ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٢ ص ٩٢)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ»
لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ١٨٨ وَ ١٨٩)، وَ«شَرْحَ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٤٦٥)، وَ«قَوَاطِعَ الْأَدِلَّةِ فِي
أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٨)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٦ ص ١٩٠ وَ ١٩١)، وَ«الْإِصَابَةَ فِي
تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٦٠)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لَهُ (ج ٧ ص ٣ وَ ٤ وَ ٥)، وَ«الْكَفَايَةَ» لِلْحَطِيبِ
الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ«تَحْقِيقَ مَنَافِ الرُّتْبَةِ لِمَنْ نَبَتْ لَهُ شَرِيفُ الصُّحْبَةِ» لِلْعَلَايِيِّ (ص ٣٣)،
وَ«الصَّحِيحَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٢)، وَ«أُسْدَ الْغَايَةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ١٢)، وَ«شَرْحَ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْتُونِيَّةِ»
لِشَيْخِ شَيْخَانَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٧٧).

(٣) أَنْظُرُ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلْجَصَّاصِ (ج ٢ ص ٢٣)، وَ«إِجْمَالَ الْإِصَابَةِ» لِلْعَلَايِيِّ (ص ٥٧ وَ ٦٦)، وَ«الرِّسَالَةَ»
لِلشَّافِعِيِّ (ص ٤٧٢)، وَ«الْإِسْتِدْكَارَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٥٥)، وَ«التَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ١
ص ١٠)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣ ص ٢١٨)، وَ«الْأُصُولَ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ٢ ص ١١٠)، وَ«الْفَتَاوَى»
لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ١٩ ص ١٩٤)، وَ«ذَمَّ التَّأْوِيلِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ص ٤٠)، وَ«الْعُدَّةَ» لِابْنِ يَعْلى الْحَبْلِيِّ (ج ٤
ص ١٠٦٤)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْقُبُورِيِّينَ» لِلسَّيْنِ حَمْدِ آلِ مُعَمَّرٍ (ص ١٢٩).

قُلْتُ: وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ^(١) حُجَّةٌ بِشُرُوطٍ مِنْهَا: أَنْ لَا يُخَالَفَ الصَّحَابِيُّ نَصًّا؛ فَإِنْ خَالَفَ فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ، وَأَنْ يَنْتَشِرَ وَيُخَالَفَ الصَّحَابِيُّ صَحَابِيًّا آخَرَ، وَأَنْ يَكُونَ ثَابِتًا عَنْهُ.^(٢)

وَأَخْلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ فِيمَا لَا يُدْرِكُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ يُعْتَبَرُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَا يُوجَدُ لَهُ مُخَالَفٌ إِنْ اشْتَهَرَ، وَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الصَّادِرِ عَنْ رَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ فَعَلَى الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَا يُلْزَمُ الْأَخْذُ بِهِ بَلْ يُؤْخَذُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.^(٣)

(١) فَيُسَمَّى قَوْلُ الصَّحَابِيِّ، أَوْ فِتْوَاهُ، أَوْ تَقْلِيدَ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مَذَهَبَ الصَّحَابِيِّ.

(٢) انظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٢٨٣ و ٢٨٤)، وَ(ج ٢٠ ص ١٤)، وَ«إِعْلَامَ الْمُؤَقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١١)، وَ(ج ٥ ص ٥٤٦)، وَ(ج ٦ ص ٣٦ و ٣٧)، وَ«إِجْمَالَ الْأَصَابَةِ» لِلْعَلَاءِيِّ (ص ٧٨ و ٩٠ و ٩١)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ١٩٤)، وَ«الْفَقِيهَةَ وَالْمُنْتَفَهَةَ» لِلخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ٤٤٠).

(٣) وَانظُرْ: «الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ١٤٩)، وَ«أُصُولَ الْفِقْهِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٤ ص ١٤٥)، وَ«رَوْضَةَ النَّاطِرِ وَجَنَّةَ الْمَنَاطِرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٤٦٦)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٨ ص ٥٥)، وَ«الْأُصُولَ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ٢ ص ١٠٥)، وَ«الْمُدْخَلَ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٢٩٠)، وَ«التَّبَصُّرَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّيرَازِيِّ (ص ٣٩٥)، وَ«التَّلْخِصَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلجَوَيْنِيِّ (ج ٣ ص ٩٧)، وَ«قَوَاطِعَ الْأَدِلَّةِ فِي الْأُصُولِ» لِلسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٩)، وَ«شَرْحَ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلقَرَّافِيِّ (ص ٤٤٥)، وَ«الْعُدَّةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي بَعْلَى (ج ٤ ص ١١٧٨)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلعَزَالِيِّ (ص ١٧٠)، وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٤٢٢)،

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعْتِنَاءِ بِأَثَارِ الصَّحَابَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَيْمٍ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ١٤٨): (فَصُلُّ: فِي جَوَازِ الْفَتَوَى بِالْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَالْفَتَاوَى الصَّحَابِيَّةِ، وَأَنَّهَا أَوْلَى بِالْأَخْذِ بِهَا مِنْ آرَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَفَتَاوِيهِمْ، وَأَنَّ قُرْبَهَا إِلَى الصَّوَابِ بِحَسَبِ قُرْبِ أَهْلِهَا مِنْ عَصْرِ الرَّسُولِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ، وَأَنَّ فَتَاوَى الصَّحَابَةِ أَوْلَى أَنْ يُؤْخَذَ بِهَا مِنْ فَتَاوَى التَّابِعِينَ، وَفَتَاوَى التَّابِعِينَ أَوْلَى مِنْ فَتَاوَى تَابِعِي التَّابِعِينَ وَهَلُمَّ جَرًّا، وَكَلَّمَا كَانَ الْعَهْدُ بِالرَّسُولِ ﷺ أَقْرَبَ كَانَ الصَّوَابُ أَغْلَبَ، وَهَذَا حُكْمٌ بِحَسَبِ الْجِنْسِ لَا بِحَسَبِ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْمَسَائِلِ). اهـ

قُلْتُ: وَأَهْمِيَّةُ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ بَيْنَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً.

* فَلَا يُبْغِي عَلَى مُفْتٍ، أَوْ شَيْخٍ، أَوْ بَاحِثٍ، أَوْ طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يَبْتَ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ صَحِيحٍ قَبْلَ مُرَاجَعَةِ الْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ.

* وَبِمُرَاجَعَةِ الْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ تَبَيَّنَ عَدَمُ صِحَّةِ بَعْضِ الْإِجْمَاعَاتِ الْمُدَّعَاةِ لِلْسَّلَفِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ.

وَالنَّمْهِدَ لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ٣ ص ٣٢٤)، وَ«الْمُعْتَمَدَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ الطَّيِّبِ (ج ٢ ص ١٧٤)، وَ«إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٥٤٨)، وَ«الْمَسَائِلَ» لِابْنِ هَانِيٍّ (ج ٢ ص ١٦٥).

* وَمِنْ هُنَا أَحَبَبْتُ أَنْ أَكْتُبَ كِتَابًا مُخْتَصَرًا فِي: بَيَانِ اهْتِمَامِ أَهْلِ الْأَثَرِ فِي
الِاحْتِجَاجِ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَتَرْكِ الْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ، وَتَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ.
وَفِي الْخِتَامِ: لَا أَنْسَى الشُّكْرَ وَالتَّقْدِيرَ إِلَى عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِ الْمُحَدِّثِينَ أَلَا وَهُوَ
شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ الَّذِي امْتَلَأَ
عِلْمًا، وَحِلْمًا، وَأَثَرِي مَوَائِدَ الْعِلْمِ بِالتَّصْنِيفِ، وَأَجَلِي فَوَائِدَهُ بِالْإِمْلَاءِ، وَالتَّأْلِيفِ؛
الَّذِي تَفَضَّلَ مَشْكُورًا بِمِرَاجَعَةِ هَذَا الْجُزْءِ.
هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُلْهِمَنَا الصَّوَابَ، وَالسَّدَادَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو الْحَسَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى وُجُوبِ طَرَحِ الْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ وَالِاحْتِجَاجِ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ^(١)

اعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ اهْتَمُّوا اهْتِمَامًا بِالْعَا فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَتَرَكَ الْأَثَارِ الضَّعِيفَةَ؛ يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ تَتَبُعِ كُتُبِ الْأُئِمَّةِ. * فَاعْتَنَوْا بِالْحُكْمِ عَلَى أَسَانِيدِ الْأَثَارِ، وَتَمَيِّزِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ. فَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْمُبَارِكِ رحمته قَالَ: (الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٥ ص ٣٤٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ١٦)، وَالحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (ص ٦)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٨٦)، وَفِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٣٩٢ و ٣٩٣)، وَفِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٠٠ و ٢١٣)، وَالرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٢٠٩)، وَابْنُ عَسَاكِرَ

(١) قُلْتُ: وَلَمْ يُفَرِّقِ النَّقَادُ مِنْ أُئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ، وَالْأَثَارِ؛ بَلْ تَعَامَلُ مُعَامَلَةً وَاحِدَةً.

* وَلَكِنْ هُنَاكَ مَنْهَجٌ لِتَخْرِيجِ الْأَثَارِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا يَبْتَنُّهَا فِي كِتَابِي: «طُرُقُ تَخْرِيجِ الْأَثَارِ وَدِرَاسَةُ أَسَانِيدِهَا».

في «تاريخ دمشق» (ج ٥٨ ص ٢٠٤)، والهروي في «ذم الكلام» (ج ٥ ص ٢٠٧ ح ١٠٠٧)، وابن قدامة المقدسي في «جزء فيه فضل يوم التروية وعرفة» (ق/٨/ب-المُدونة الكبرى، المجموعة الأولى)، والسجزي في «الجزء الأول والثاني من المنتخب من كتاب السبعيات» (ق/٨/ب-المُدونة الكبرى، المجموعة السابعة)، والتجيب في «البرنامج» (ص ١٤)، والعلاني في «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة» (ج ١ ص ٧٠)، وابن الفيسراني في «مسألة العلو والنزول في الحديث» (ص ٤٣)، والقاضي عياض في «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص ١٩٤)، وابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» (ص ٢٦٥ ح ٥٦٦)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «مجالس في تفسير: لقد من الله على المؤمنين» (ص ٣٩٣)، والبخري في «التاسع من الفوائد المخرجة من مسموعاته» (ق/٥٦/ب)، وضياء الدين المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق/١٣٥٨/ب)، والذهبي في «تذكرة الأئمة البررة والحفاظ المهرة» (ج ٣ ص ١٧١)، وفي «سير أعلام النبلاء» (ج ١٧ ص ٢٢٤)، وابن خير الشيبلي في «الفهرسة» (ص ٣٥) من عدة طرق عن عبد الله بن المبارك به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره البغوي في «شرح السنة» (ج ١ ص ٢٤٤).

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّمَا عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعُ الْأَنْبَاءِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةُ صَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا، ثُمَّ يُتَّبَعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مُخَالَفٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ الْأَكَابِرِ، وَأَثَمَةِ الْهُدَى يُتَّبَعُونَ عَلَى مَا قَالُوا، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ كَذَلِكَ لَا يُخَالَفُونَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ مُخَالَفًا، فَإِنْ اِخْتَلَفُوا، نُظِرَ فِي الْكِتَابِ؛ فَأَيُّ: قَوْلِهِمْ كَانَ أَشْبَهَ بِالْكِتَابِ أَخَذَ بِهِ، أَوْ كَانَ أَشْبَهَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ أَخَذَ بِهِ. فَإِذَا لَمْ يَأْتِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ، نُظِرَ فِي قَوْلِ التَّابِعِينَ؛ فَأَيُّ: قَوْلِهِمْ كَانَ أَشْبَهَ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ أَخَذَ بِهِ، وَتُرِكَ مَا أَحَدَثَ النَّاسُ بَعْدَهُمْ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٣ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْرِي، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادِ الْقَطَّانِ، حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ، أَمَلَى عَلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِمَّا قَدْ صَحَّ وَحُفِظَ فَإِنَّا نُسَلِّمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَفْسِيرُهَا، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ، وَلَا يُجَادَلُ فِيهِ، وَلَا تُفَسَّرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ إِلَّا بِمِثْلِ مَا جَاءَتْ، وَلَا تُرَدُّهَا إِلَّا بِأَحَقِّ مِنْهَا).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ اللَّكَّاكِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٥٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ
الإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص ٢٣٠)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ١ ص ٢٢٦)
مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمِنْقَرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُوسُ بْنُ مَالِكٍ
الْعَطَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَنْظُرُ كِتَابَ: «أُصُولِ السُّنَّةِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ص ١٢).

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمته الله فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ عَنْهُ: (يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا
حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى الْفُتْيَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ، عَالِمًا بِوُجُوهِ الْقُرْآنِ، عَالِمًا بِالْأَسَانِيدِ
الصَّحِيحَةِ، وَإِنَّمَا جَاءَ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَ لِقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله وسلاماته فِي السُّنَنِ،
وَقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِصَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا).^(١)

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ رحمته الله فِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ» (ص ٤٣٤): (قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ:
حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله وسلاماته مُرْسَلٌ بِرِجَالٍ ثُبَّتْ، أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ حَدِيثٌ عَنِ الصَّحَابَةِ،
أَوْ عَنِ التَّابِعِينَ مُتَّصِلٌ بِرِجَالٍ ثُبَّتْ؟

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقِ» (ج ١ ص ٣٨٦) بِسَنَدِهِ إِلَى صَالِحٍ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَنِ الصَّحَابَةِ أَعْجَبُ إِلَيَّ. (١) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَالدِّينُ إِنَّمَا هُوَ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَآثَارُ وَسُنَنُهُ وَرَوَايَاتُ صِحَاحٍ عَنِ الثَّقَاتِ الصَّحِيحَةِ الْقَوِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِ التَّابِعِينَ أَوْ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ الْمَعْرُوفِينَ الْمُقْتَدَى بِهِمْ الْمُتَمَسِّكِينَ بِالسُّنَّةِ وَالْمُتَعَلِّقِينَ بِالْآثَارِ). (٢) اهـ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ «غَضِّ الْبَصْرِ» مِنْ «الْجَامِعِ» (ج ٤ ص ١١٥٨ - الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ): (وَمَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا صَحَّ عِنْدَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ شَيْءٌ لَمْ يُجَاوِزْهُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ» (ج ٢ ص ٦٢٨ - مَجْمُوعُ الرَّسَائِلِ): (الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَنْهَى عَنْ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ، وَالِاشْتِغَالِ بِهَا حِفْظًا وَكِتَابَةً، وَيَأْمُرُ بِالِاشْتِغَالِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حِفْظًا وَفَهْمًا وَكِتَابَةً وَدِرَاسَةً، وَبِكِتَابَةِ آثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ دُونَ كَلَامِ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةِ صِحَّةِ ذَلِكَ

(١) وَانظُرْ: «الْكِفَايَةُ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ٢ ص ١٩٨)، وَ«الْمُسَوِّدَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِإِبْرَاهِيمَ تَيْمِيَّةَ (ص ٣١٠)، وَ«أُصُولُ الْفِقْهِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٢ ص ٦٣٦)، وَ«الْمُدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ١١٦)، وَ«إِعْلَامُ الْمُؤَفِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٥٠).

(٢) وَانظُرْ: «الْمُدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٩٥)، وَ«طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (ج ١ ص ٣١).

مِنْ سَقَمِهِ، وَالْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَالْقَوْلِ الشَّاذِّ الْمُطْرَحِ مِنْهُ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَتَعَيَّنُ
الْإِهْتِمَامُ بِهِ، وَالْإِشْتِغَالُ بِتَعَلُّمِهِ أَوْ لَا قَبْلَ غَيْرِهِ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: «يَا
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَنْتَ أَعْلَمُ بِالْأَخْبَارِ الصَّحَاحِ مِنَّا، فَإِذَا كَانَ خَبْرٌ صَحِيحٌ فَأَعْلِمْنِي حَتَّى
أَذْهَبَ إِلَيْهِ كُوفِيًّا كَانَ أَوْ بَصْرِيًّا أَوْ شَامِيًّا».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٧٠)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي
«مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤٨)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»
(ص ٦٦٤)، وَقَوَامُ السُّنَّةِ الْأَضْبَهَانِيُّ فِي «سِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» (ص ١١٧١)،
وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٥) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فَذَكَرَهُ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٩٧)؛
عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلِهَذَا كَثُرَ أَخْذُهُ بِالْحَدِيثِ، وَهُوَ أَنَّهُ جَمَعَ عِلْمَ أَهْلِ
الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْيَمَنِ وَالْعِرَاقِ، وَأَخَذَ بِجَمِيعِ مَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ مِنْهُ،
وَلَا مَيْلٍ إِلَى مَا اسْتَجْلَاهُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ بَلَدِهِ، مَهْمَا بَانَ لَهُ الْحَقُّ فِي غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ وَأَدَابِ السَّامِعِ» (ج ٢ ص ٢٨٤): (وَلَا يُورَدُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا ثَبَتَتْ عَدَالَةُ رِجَالِهِ، وَاسْتَقَامَتْ أَحْوَالُ رُؤَاتِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٨٤): (وَقَدْ أَقَامَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَوْمًا مِنْ صَحَابَةِ نَبِيِّنا ﷺ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ وَإِلَى يَوْمِنَا هَذَا مَنْ يُبَيِّنُ أَحْوَالَهُمْ، وَيُنْبِئُهُ عَلَى الضُّعْفَاءِ مِنْهُمْ، وَيَعْتَبِرُ رِوَايَاتِهِمْ فَعُرِفَ بِذَلِكَ صَحِيحُ الْأَخْبَارِ مِنْ سَقِيمِهَا، حِسْبَةُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رحمته فِي «الْإِلْمَاعِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَصُولِ الرِّوَايَةِ وَتَقْيِيدِ السَّمَاعِ» (ص ٧): (وَرَحِمَ اللَّهُ سَلَفَنَا مِنَ الْأَيْمَةِ الْمَرَضِيِّينَ، وَالْأَعْلَامِ السَّابِقِينَ، وَالْقُدُورَةَ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَفَقَهَايِهِمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ فَلَوْلَا اهْتِبَالُهُمْ بِنَقْلِهِ، وَتَوْفُرُهُمْ عَلَى سَمَاعِهِ، وَحَمَلِهِ، وَاحْتِسَابُهُمْ فِي إِذَاعَتِهِ، وَنَشْرِهِ، وَبَحْثُهُمْ عَنْ مَشْهُورِهِ وَغَرِيبِهِ، وَتَنْخِيلُهُمْ لِصَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ لَصَاعَتِ السُّنَنُ وَالْآثَارُ، وَلَا خْتَلَطَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَبَطَلَ الْإِسْتِنْبَاطُ وَالْإِعْتِبَارُ). اهـ

وَعَنْ زُنَيْجٍ - يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو - قَالَ: سَمِعْتُ بَهْزَ بْنَ أَسَدٍ يَقُولُ: (إِذَا ذُكِرَ لَهُ الْإِسْنَادُ الصَّحِيحُ: هَذِهِ شَهَادَاتُ الْعُدُولِ الْمَرَضِيِّينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَإِذَا ذُكِرَ لَهُ الْإِسْنَادُ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ: هَذَا فِيهِ عَهْدُهُ، وَيَقُولُ لَوْ أَنَّ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ عَشْرَةٌ دَرَاهِمٌ ثُمَّ جَحَدَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَخْذَهَا مِنْهُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ فَيَدِينُ اللَّهُ عَزُّوَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُؤْخَذَ فِيهِ بِالْعُدُولِ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ١٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ بِهِزَ بْنَ أَسَدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اعْتَنَى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ»؛ بِالْأَثَارِ، وَأَبَانَ الصَّحِيحَ مِنَ الضَّعِيفِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٨): (فَإِنْ جَزَمَ بِهِ فَذَلِكَ حُكْمٌ مِنْهُ بِالصَّحَّةِ إِلَى مَنْ عَلَّقَهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٨): (وَإِنْ أَتَى بِهِ بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ فَهُوَ مُشْعَرٌ بِضَعْفِهِ عِنْدَهُ إِلَى مَنْ عَلَّقَهُ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٦): (وَقَدْ نَقَلْتُ مِنْ كِتَابِ تَرْجُمَانَ التَّرَاجِمِ لِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُشَيْدٍ مَا نَصَّهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ التَّغْلِيْقَ وَهَلْ هُوَ لَاحِقٌ بِحُكْمِ الصَّحِيحِ أَمْ مُتَقَاصِرٌ عَنْهُ قَالَ: وَسَوَاءٌ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله أَوْ إِلَى غَيْرِهِ، وَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ ذَلِكَ فِي صُدُورِ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى أَنْ يُصَنَّفَ فِيهِ كِتَابٌ يَخْصُهُ، تُسَنَدُ فِيهِ تِلْكَ الْمُعَلَّقَاتُ، وَتَبَيَّنَ دَرَجَتُهَا مِنَ الصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّرَجَاتِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ رحمته فِي «عُمْدَةِ الْقَارِيِّ شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٣): (هَذَا كُلُّهُ كَلَامٌ غَيْرٌ سَدِيدٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَالْأَحَادِيثُ

وَالْأَثَارُ الصَّحِيحَةُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَمْ يَكُنِ الْبُخَارِيُّ عَاجِزًا عَنْ إِيرَادِ حَدِيثِ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِهِ، أَوْ أَثَرٍ صَحِيحٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢١٢): (أَنِّي مُنْذُ نَشَأْتُ وَابْتَدَأْتُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ أَكْتُبُ أَخْبَارَ سَيِّدِنَا الْمُصْطَفَى صلى الله عليه وسلم وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ، وَأَجْمَعُ أَثَارَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْلَامَ الدِّينِ، وَأَسْمَعُهَا مِمَّنْ حَمَلَهَا، وَأَتَعَرَّفُ أَحْوَالَ رُؤَاتِبِهَا مِنْ حُفَاطِظِهَا، وَأَجْتَهِدُ فِي تَمْيِيزِ صَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَمَرْفُوعِهَا مِنْ مَوْقُوفِهَا، وَمَوْصُولِهَا مِنْ مُرْسَلِهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٥): (وَالِإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَغَيْرِهِمْ رضي الله عنهم). اهـ

قُلْتُ: وَالْمُتَأَمَّلُ فِي كُتُبِ الْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ يَعْلَمُ اهْتِمَامَهُ وَاحْتِجَاجَهُ بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، دُونَ الْأَثَارِ الضَّعِيفَةِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «جَامِعِ الْمَسَائِلِ» (الْمَجْمُوعَةُ الْخَامِسَةُ)، (ص ٤٠): (وَكَانَ أَسْعَدُ النَّاسِ بِهَذِهِ الْوِرَاثَةِ: أَصْحَابُ الْكِتَابِ وَالْأَثَارِ الْمَأْخُودَةِ عَنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَهُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ الْبَاحِثِينَ فِي كُلِّ بَابٍ فِي الْعِلْمِ عَنْ أَثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، الْعَالَمِينَ بِصَحِيحِهِ وَعَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٢ ص ٢٩٢): «وَالَّذِينَ اتَّبَعُوا مَا نُقِلَ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ أَنَّهُ طَلَقَهُ بَائِتُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ ظَنُّوا تِلْكَ نُقُولًا صَحِيحَةً؛ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنْ نَقْدِ الْأَثَارِ وَالْتِمِيزِ بَيْنَ صَحِيحِهَا وَضَعِيفِهَا». اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٦٠):
(بِخِلَافِ مَا رُوِيَ مِنَ الْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ فِي الصِّفَاتِ، وَالتَّوْحِيدِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ). اهـ

قُلْتُ: وَالْمُتَّبِعُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ يُوقِنُ بِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَسَانِيدَ الثَّابِتَةَ عَنِ السَّلَفِ، وَاحْتِجَاجُهُ بِهَا.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الدِّينَوْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَعْلَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى رُسُلِهِ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ» (ص ٢٦٨): «وَلَيْسَ لِأُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ إِسْنَادٌ كِإِسْنَادِهِمْ، رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ، وَثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ، حَتَّى يُبْلَغَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ، وَالْمُتَّصِلُ مِنَ الْمُنْقَطِعِ، وَالْمُدْلَسُ مِنَ السَّلِيمِ». اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْجَوَابَ الصَّحِيحَ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٦ ص ٤٣٢)، وَ«بَيَانَ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٧٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ١٧٩)، وَ(ج ١٣ ص ٣٨٥)، وَ(ج ١٤ ص ٦٨)، وَ(ج ١٧ ص ٧٥ و ١٨٥)، وَ«مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٢ ص ٣٦٣)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْمَنْطَفِيِّينَ» لَهُ أَيْضًا (ص ٤٤٨)، وَ«الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لَهُ أَيْضًا (ج ٥ ص ٨٤)، وَ«دَرَّةٌ تَعَارُضُ الْعَقْلَ وَالنَّقْلَ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٢٠٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ٢٩٧): (جَعَلَنَا اللَّهُ مِمَّنْ تَكَلَّفَ الْجُهْدَ فِي حِفْظِ السُّنَنِ وَنَشْرِهَا، وَتَمْيِيزِ صَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا، وَالدَّبَّ عَنْهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ فِي «بَيَانِ فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ» (ص ٦٤): (فَأَفْضَلُ الْعُلُومِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِي الْحَدِيثِ، وَالْكَلامِ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، مَا كَانَ مَأْثُورًا عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى أُمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ الْمُقْتَدَى بِهِمُ الدِّينَ سَمَيْنَاهُمْ فِيمَا سَبَقَ.

* فَضَبْطُ مَا رُوِيَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ الْعُلُومِ، مَعَ تَفْهَمِهِ وَتَعَقُّلِهِ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ، وَمَا حَدَّثَ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّوَسُّعِ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْحًا لِكَلَامٍ يَتَعَلَّقُ بِكَلَامِهِمْ.

* وَأَمَّا مَا كَانَ مُخَالَفًا لِكَلَامِهِمْ؛ فَأَكْثَرُهُ بَاطِلٌ أَوْ لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ، وَفِي كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ وَزِيَادَةٌ فَلَا يُوجَدُ فِي كَلَامٍ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ حَقِّ إِلَّا وَهُوَ فِي كَلَامِهِمْ مَوْجُودٌ بِأَوْجَرِ لَفْظٍ، وَأَخْصَرِ عِبَارَةٍ وَلَا يُوجَدُ فِي كَلَامٍ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَاطِلٍ إِلَّا وَفِي كَلَامِهِمْ مَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَهُ لِمَنْ فَهَمَهُ، وَتَأَمَّلَهُ وَيُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مِنَ الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ، وَالْمَاخِذِ الدَّقِيقَةِ مَا لَا يُهْتَدَى إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِمْ وَلَا يُلْمَ بِهِ.

* فَمَنْ لَمْ يَأْخُذِ الْعِلْمَ مِنْ كَلَامِهِمْ فَاتَهُ ذَلِكَ الْخَيْرُ كُلُّهُ مَعَ مَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبَاطِلِ مُتَابَعَةً لِمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ.

* وَيَحْتَاجُ مَنْ أَرَادَ جَمَعَ كَلَامِهِمْ إِلَى مَعْرِفَةِ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْعِلَالِ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ غَيْرُ وَاثِقٍ بِمَا يُنْقَلُهُ مِنْ ذَلِكَ وَيَلْتَبِسُ عَلَيْهِ حَقَّهُ بِبَاطِلِهِ، وَلَا يَثِقُ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ.

* كَمَا يَرَى مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ بِذَلِكَ لَا يَثِقُ بِمَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنِ السَّلَفِ لِجَهْلِهِ بِصَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ؛ فَهُوَ لِجَهْلِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ بَاطِلًا لِإِدْمَامِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا يُعْرِفُ بِهِ صَحِيحَ ذَلِكَ وَسَقِيمِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ» (ص ٧٠): (فَالْعِلْمُ النَّافِعُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ كُلِّهَا ضَبْطُ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَفَهْمِ مَعَانِيهَا، وَالتَّقْيِيدُ فِي ذَلِكَ بِالْمَأْثُورِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَالحَدِيثِ).

* وَفِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنَ الْكَلَامِ فِي مَسَائِلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالزُّهْدِ، وَالرَّفَاقَةِ، وَالْمَعَارِفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ وَالْإِجْتِهَادِ عَلَى تَمْيِيزِ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الْإِجْتِهَادِ عَلَى الْوُقُوفِ فِي مَعَانِيهِ وَتَفْهَمِهِ ثَانِيًا، وَفِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ لِمَنْ عَقَلَ، وَشُغْلٌ لِمَنْ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ عُنِيَ وَاشْتَغَلَ). اهـ

قُلْتُ: وَيَظْهَرُ كَذَلِكَ جَلِيًّا مِنَ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: «فَتْحِ

الْبَارِي» تَبَعُهُ لِلْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ.^(١)

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٢٨٣ و ٣٧٥)، وَ(ج ٤ ص ١٩٠)، وَ(ج ٥ ص ٨٨)، وَ(ج ٧

ص ٢٣٢)، وَ(ج ٩ ص ١٩٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (ج ١٣ ص ١٠٧): (وَالْأَثَارُ

الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٥): (وَلَكِنْ إِنْ

كُنْتُمْ مُحِقِّينَ فِي تَأْوِيلِكُمْ هَذَا وَمَا ادَّعَيْتُمْ مِنْ بَاطِلِكُمْ، وَلَسْتُمْ كَذَلِكَ، فَاتُوا بِحَدِيثٍ يُقْوِي مَذْهَبَكُمْ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ بِتَفْسِيرٍ تَأْتِرُونَهُ صَحِيحًا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ كَمَا أَتَيْنَاكُمْ بِهِ عَنْهُمْ نَحْنُ لِمَذْهَبِنَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٥): (هَذَا حَدَّثَ

كَبِيرٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَظَلَمَ عَظِيمٌ أَنْ يُتَّبَعَ تَفْسِيرُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ بِلَا أَثَرٍ، وَيُتْرَكَ الْمَأْثُورُ فِيهِ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٦): (أَلَسْتُمْ

تَعْلَمُونَ أَنَّا قَدْ أَتَيْنَاكُمْ بِهَذِهِ الرَّوَايَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، مَنْصُوصَةً صَحِيحَةً عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ١٢٨): (مَعَ هَذِهِ

الْأَثَارِ الَّتِي قَدْ صَحَّتْ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَجَمَاعَةِ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ١٢٨): (وَتَرَكْتُمْ

الصَّحِيحَ الْمَنْصُوصَ مِنْ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ، وَنُظَرَاءِ مُجَاهِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «النَّقْضِ عَلَى الْمَرْبِئِيِّ» (ص ٧١): (فَلَا يُقْبَلُ مِنْكَ هَذَا التَّفْسِيرُ إِلَّا بِأَثَرٍ صَحِيحٍ، مَا تُؤْتِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَوْ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّفَّارِينِيُّ رحمته فِي «غِذَاءِ الْأَلْبَابِ شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ» (ج ٢ ص ٢٨): (بِالْجُمْلَةِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ فِي الْخَيْلِ...). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّفَّارِينِيُّ رحمته فِي «غِذَاءِ الْأَلْبَابِ شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ» (ج ٢ ص ١٢٤): (إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّرِيحَةِ، وَالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ النَّاطِقَةِ بِوُجُوبِ الضِّيَافَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٥٤١): (وَلَيْكُنْ مَا تُرْشِدُهُ بِهِ، وَتُوقِفُهُ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَكُلِّ ذَلِكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٧١): (فَإِنْ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ إِذَا وَضَحَ عِنْدَهُمْ صِحَّةَ الرَّوَايَاتِ، وَالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا التَّوَاتُؤُ وَالِاسْتِحَالَةُ...). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٩١): (اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ: أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ تَصْدِيقَ الْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَتَلَقِّيَهَا بِالْقَبُولِ، وَتَرْكَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا بِالْقِيَاسِ، وَمُوَاضَعَةَ الْقَوْلِ بِالْآرَاءِ وَالْأَهْوَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ١٦٨): (وَجَاءَتْ
الْأَخْبَارُ وَصَحِيحُ الْآثَارِ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ عَنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ عَنِ
الْمُصْطَفَى عليه السلام مِنْ ذِكْرِ الْعَرْشِ مَا لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا الْمُلْحِدَةُ الضَّالَّةُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةَ رحمته فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ١٩١): (فَقَدْ ذَكَرْتُ
فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَمْرِ الْعَرْشِ مَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَصَحَّتْ بِرِوَايَتِهِ الْآثَارُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ السَّجَزِيُّ رحمته فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ زُبَيْدٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ
الْحَرْفَ وَالصَّوْتَ» (ص ١٤٦): (فَكُلُّ مُدْعٍ لِلِسُنَّةٍ يَجِبُ أَنْ يُطَالَبَ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ
بِمَا يَقُولُهُ، فَإِنْ أَتَى بِذَلِكَ عِلْمَ صِدْقِهِ، وَقَبِلَ قَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ نَقْلِ مَا يَقُولُهُ
عَنِ السَّلَفِ، عُلِمَ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ زَائِعٌ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُصْغَى إِلَيْهِ أَوْ يُنَاطَرَ فِي
قَوْلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ السَّجَزِيُّ رحمته فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ زُبَيْدٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ
الْحَرْفَ وَالصَّوْتَ» (ص ٣٦١): (وَلَا يُقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ قَوْلًا إِلَّا وَطَلَبَهُ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَيَّةٍ
مُحْكَمَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ» (ص ١٥): (فَإِنَّ هُوَ لَا لَمْ
يَتَعَنَّوْا مِنْ تَثْقِيفِ الْآثَارِ، وَمَعْرِفَةِ صَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رحمته فِي «حُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ لِلرَّدِّ إِلَى
الْأَمْرِ الْأَوَّلِ» (ص ١٢٥): (وَأَئِمَّةُ الْحَدِيثِ الْمُعْتَبَرُونَ هُمْ الْقُدْوَةُ فِي فَنِّهِمْ؛ فَوَجَبَ

الرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَرَضُ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ عَلَى السُّنَنِ وَالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، فَمَا سَاعَدَهُ الْأَثَرُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ وَإِلَّا فَلَا). اهـ

* وَقَدْ اخْتَجَّ الْعَلَمَةُ النَّحَّاسُ رحمته فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْ كُتُبِهِ بِالْأَثَارِ

الصَّحِيحَةِ مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٤): (سَأَلَنِي

جَمَاعَةٌ مِنْ إِخْوَانِي إِخْرَاجَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مُخْتَصِرًا بِأَصَحِّ الْأَسَانِيدِ... فَتَحَرَّيْتُ إِخْرَاجَ ذَلِكَ بِأَصَحِّ الْأَخْبَارِ إِسْنَادًا، وَأَشْبَهَهَا مَتْنًا، فَإِذَا وَجَدْتُ التَّفْسِيرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - لَمْ أَذْكَرْ مَعَهُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ أَتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَإِذَا وَجَدْتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ فَإِنْ كَانُوا مُتَّفِقِينَ ذَكَرْتُهُ عَنْ أَعْلَاهُمْ دَرَجَةً بِأَصَحِّ الْأَسَانِيدِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رحمته فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٢): (فَإِنْ

قِيلَ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا ذَكَرْتُ مِنْ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعَالِمِ دِينِهِ؟، قِيلَ: بِالْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ النَّجَبَاءِ الْأَلْبَاءِ الَّذِينَ شَهِدُوا التَّنْزِيلَ، وَعَرَفُوا التَّأْوِيلَ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

* فَإِنْ قِيلَ فَبِمَاذَا تُعْرَفُ الْأَثَارُ الصَّحِيحَةُ وَالسَّقِيمَةُ؟، قِيلَ: بِنَقْدِ الْعُلَمَاءِ

الْجَهَابَةِ الَّذِينَ خَصَّهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ، وَرَقَّهْمُ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ، فِي كُلِّ دَهْرٍ وَزَمَانٍ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ» لِلنَّحَّاسِ (ج ١ ص ١١٤)، وَ(ج ٤ ص ١٢٩)، وَ(ج ٥ ص ٤٩ وَ ٥١)، وَ«النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ» لَهُ (ص ٢٤٠ وَ ٣١٤ وَ ٧٦٣)، وَ«مَعَانِي الْقُرْآنِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٢٥٧)، وَ(ج ٤ ص ٣٩).

* وكذلك الفقيه ابن المنذر رحمته في كتابه: «الأوسط من السنن والإجماع

والاختلاف» يكثر من الاحتجاج بالآثار الصحيحة الثابتة.^(١)

* وكذا الفقيه إسحاق بن راهويه رحمته يحتج بالآثار الصحيحة الثابتة.^(٢)

وقال العلامة المحدث الألباني رحمته؛ كما في «مقدمة تحقيق الحويني

لتفسير ابن كثير» (ج ١ ص ٩): (لا أرى البتة عدم تطبيق قواعد علم الحديث على

الآثار السلفية؛ كيف؟، وهي في المرتبة الثانية: بعد السنة المحمدية في تفسير

الآيات الكريمة، فينبغي أن تساق مساقها في تحقيق الكلام على أسانيدها، وهو

الذي جرى عليه مجرى العلماء المحققين... وإذا كان من المعلوم ومن المتفق

عليه أنه لا سبيل إلى معرفة صحيح المنقول من ضعيفه سواء كان حديثاً مرفوعاً،

أو أثراً موقوفاً إلا بالإنسناد... لا سيما وفي الآثار قسم كبير له حكم الرفع بشروط

معروفة لا مجال الآن لذكرها... وختاماً: فإني أرى أنه لا بد من إخضاع أسانيد

التفسير كلها للنقد العلمي الحديثي، وبذلك نتخلص من كثير من الآثار الواهية

(١) وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (ج ١ ص ٢٧١ و ٤٥٨)، و(ج ٢ ص ١٨١)، و(ج ٣ ص ٩٧ و ٢٥٧)، و(ج ٤

ص ٢٤٥)، و(ج ٦ ص ٢٢)، و(ج ٧ ص ٣٣)، و(ج ١١ ص ٤٥٦)، و(ج ١٢ ص ٥٥ و ٣٣٦)، و(ج ١٣ ص ٤٤

و ٥٦).

(٢) وانظر: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه»؛ برواية: «الكوسج»، (ج ٢ ص ٨٤٣)، و(ج ٥

ص ٢٠٨٤)، و(ج ٨ ص ٣٩٦٦ و ٤٣٢٧).

التي لا تزال في بطون كتب التفسير، وما كان سكوت العلماء عنها إلا لكثرتها
وصعوبة التفرغ لها). اهـ

قلت: والمتأمل لكتب العلامة المحدث الألباني يجد اهتمامه البالغ في
الحكم على الآثار تصحيحًا، وتضعيفًا.

وقال العلامة المحدث الألباني رحمته في «الصحيحة» (ج ٦ ص ٣٩٦):
(وأقره محقق الكشف: حبيب الرحمن الأعظمي كما هي عادته التي تدل الباحثين
على أنه لا تحقيق عنده في هذا العلم إلا النقل، أما النقد العلمي الحر فلا شيء
عنده منه، كما يدل على ذلك تعليقاته على بعض الكتب، وبخاصة منها «مصنف
عبد الرزاق» رحمته، فإن الواقف عليها لا يستفيد منها تصحيحًا ولا تضعيفًا، وهو
الغاية من علم المصطلح ورجاله، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا جدًا). اهـ

وقال العلامة الألباني رحمته في «الضعيفة» (ج ٢ ص ٣٢٨): (ثم وفقت بعد
ذلك على بعض الآثار الصحيحة عن غير واحد تؤيد ما دلت عليه الأحاديث
الصحيحة). اهـ

وقال العلامة ابن باز رحمته في «الفتاوى» (ج ٣٠ ص ٢٢٤): (إذا كان هناك
مطر يشق على الناس أو دحض في الطرقات فلا حرج في الجمع بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء لورود السنة والآثار الصحيحة عن الصحابة في
ذلك ﷺ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «لِقَاءِ الْبَابِ
الْمَفْتُوحِ» (ج ٣ ص ٤١٠): (وَإِنِّي أَتَمَنَّى أَنْ يُوجَدَ طَالِبٌ عِلْمٍ يَحْرِصُ عَلَيَّ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةَ، وَيُنْفِخَ السِّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ، وَسِيْرَةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِمَّا شَابَهَا مِنَ الْآثَارِ
الضَّعِيْفَةِ، أَوْ الْمَكْذُوبَةِ). اهـ

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ، سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ
أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم
وَبَارَكَ عَلَيَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

فهرسُ الموضوعاتِ

الصفحةُ	الرقمُ الموضوعُ
٥	(١) المُقدمَةُ.....
١١	(٢) ذكُرُ الدليلِ على وُجوبِ طرحِ الأثارِ الضعيفةِ والاحتجاجِ بالآثارِ الصَّحيحةِ.....

